Journal DOI: https://doi.org/10.64184

Journal Email: info@ashurjournal.com

Journal home page: https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

This journal is open access & Indexed in

IRAQI Academic Scientific Journals | Google الباحث العلمي | Crossref

Article Info.	
Sections: Law.	Received: 2025 June 15
Accepted: 2025 July 4	Publishing: 2025 September 1

Environmental Governance in Iraq. Challenges and Measures

Asst. Lect. Khalid Mhawi Mroshn*
University of Misan* -College of Nursing*
Khaildmhawi76@uomisan.edu.iq

Abstract

This research aims to shed light on the reality of environmental governance in Iraq by analyzing the theoretical framework of this concept and its main principles, and by assessing the major challenges Iraq faces. The focus is placed on issues such as water scarcity, the deterioration of the marshlands, climate change, pollution, and weak environmental legislation. The study adopts a descriptive and analytical methodology based on updated environmental data and existing institutional practices, along with a review of the efforts of local and international environmental organizations operating in Iraq. The research indicates that environmental governance in Iraq still suffers from a lack of coordination among government institutions, overlapping authorities, and weak enforcement of environmental laws, despite the presence of some promising initiatives. Additionally, the lack of funding and low public awareness pose further obstacles to achieving sustainable development goals. The research proposes a set of measures to enhance environmental governance, including updating legislation, activating environmental monitoring, expanding civil society participation, and strengthening regional and international cooperation. It also highlights the importance of investing in environmental education and clean technologies. The study concludes that the success of environmental governance in Iraq requires serious political will and a comprehensive strategy that integrates the environment into all areas of development.

Keywords: Environmental governance, environmental legislation, environmental challenges, environmental awareness, water scarcity, marshland degradation, climate change.

رابط الصفحة الرئيسية للمجلة: https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

ايميل المجلة: info@ashurjournal.com

DOIالمجلة : https://doi.org/10.64184

هذه المجلة مفتوحة الوصول و جميع البحوث مفهرسة في هذه

Crossref Google الباحث العلمي IRAQI Academic Scientific Journals

معلومات البحث	
تاريخ الاستلام: ١٥ يونيو ٢٠٢٥	القسم: القانون.
تاريخ القبول: ٤ يوليو ٢٠٢٥	تاريخ النشر: ١ سبتمبر ٢٠٢٥

الحوكمة البيئية في العراق التحديات والإجراءات

م م خالد مهاوي مروشن*

جامعة ميسان – كلية التمريض*

Khaildmhawi76@uomisan.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث على تسليط الضوء الى واقع الحوكمة البيئية في العراق .من خلال تحليل الاطار النظري لهذا المفهوم ومبادئه الرئيسة، وتقييم التحديات الكبرى التي يواجهها العراق. مع التركيز على قضايا شحة المياه، وتدهور الاهوار، والتغيير المناخي، والتلوث، وضعف التشريعات. ويعتمد البحث منهجاً وصفياً تحليلياً، يستند الى البيانات البيئية المحدثة والممارسات المؤسسية القائمة، مع مراجعة جهود المنظمات البيئية المحلية والدولية العاملة في العراق . يشير البحث الى ان الحوكمة البيئية في العراق ما زالت تعاني من غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية ،وتداخل الصلاحيات ،وضعف تطبيق القوانين البيئية ،رغم وجود بعض المبادرات الواعدة ،كما ان نقص التمويل وقلة الوعي المجتمعي يشكلان عقبة اضافية امام تحقيق اهداف التنمية المستدامة .يقترح البحث مجموعة من الاجراءات المعززة للحوكمة البيئية ،ومن بينها تحديث التشريعات ،وتفعيل الرقابة البيئية ،وتوسع مشاركة المجتمع المدني وتعزيز التعاون الدوالي والاقليمي ،الى جانب الاستثمار في التعليم البيئي والتكنولوجيات النظيفة .ويلخص الى ان نجاح الحوكمة البيئية في العراق يتطلب ارادة سياسية جادة ،واستراتيجية شاملة تدمج البيئة في كل مجالات التنمية.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة البيئية، التشريعات البيئية .التحديات البيئية ،الوعي البيئي ،شحة المياه ،تدهور لاهوار ، التغير المناخي .

المقدمة

تصنف الحوكمة البيئية من ابرز الاتجاهات الحديثة التي تعكس تطور الفكر الاداري والسياسي في التعامل مع القضايا البيئية المعاصرة .فهي لا تقتصر على حماية البيئة بالمعنى التقليدي ،بال تسعى الى دمج الاعتبارات البيئية في جميع المجالات صنع القرار، سواءً على مستوى السياسات العامة او التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتعتمد الحوكمة البيئية على مبادئ رئيسية تشمل التنمية المستدامة ،والعدالة البيئية ،ومبدأ الحيطة ،الذي تمثل الاطار المفاهيمي لتوازن العلاقة بين الانسان والبيئة . في العراق فرضت الظروف البيئية ولاقتصادية والسياسية تحديات متراكمة ، اسهمت في تدهور المنظومة البيئية نتيجة عوامل داخلية مثل ضعف التشريعات البيئية ،وسوء ادارة الموارد الطبيعية وانخفاض الوعي البيئي ،وعوامل خارجية مثل تغير المناخ والسياسات المائية لدول الجوار .وقد ادت هذه التحديات الى نشوء مبادرات ومنظمات محلية تسعى الى حماية البيئة وتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية ،رغم ضعف الدعم المؤسسي والتمويلي .من هنا تبرز اهمية دراسة واقع الحوكمة البيئية في العراق ،وتحليل التحديات الماثلة امامها ، واقتراح الاجراءات الكفيلة بتعزيز فاعليتها ،بما يسهم في تحقيق الامن البيئي وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

اولاً- اهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في الحاجة لتحقيق التوازن بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية في العراق ،خاصةً في ظل التحديات البيئية المتراكمة مثل شحة المياه ،وتدهور الاراضي ،والتلوث ،وتغير المناخ ويكتسب البحث أهمية اضافية كونه يعالج موضوعاً حديثاً وهو (الحوكمة البيئية)،كاطار اداري وتشريعي واخلاقي لاصلاح منظومة ادارة الموارد الطبيعية في العراق وضمان استدامتها .

ثانياً- اشكالية البحث

تثار اشكالية هذا البحث من واقع التدهور البيئي المتسارع في العراق ،وما يقابله من ضعف في فالية السياسة البيئية والمؤسسات المعنية مما يدفع الى التساؤل .الى أي مدى يمكن تفعيل الحوكمة البيئية في العراق لمواجهة التحديات البيئية المتراكمة وضمان الاستدامة البيئية في ظل الواقع المؤسسي والتشريعي الراهن ؟ ويتفرع عن هذا السؤال المحوري عدد من التساؤلات الفرعية ،وهي ما المقصود بمفهوم الحوكمة البيئية وما المبادئ التي تقوم عليها؟ وما طبيعة التحديات البيئية التي يواجهها العراق سواء كانت داخلية مثل ضعف لادارة والوعي التشريعي او خارجية مثل تغير المناخ والسياسات المائية لإقليمية ؟ ولا أي حد تتسم الاطر

القانونية والمؤسساتية القائمة بالكفاءة في ادارة الشأن البيئي ؟ وما هي الاجراءات الممكنة على المستويات التشريعية ،ولإدارية ، والمجتمعية لتفعيل الحوكمة البيئية وضمان استدامة الموارد الطبيعية للاجيال القادمة ؟

ثالثاً- اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى توضيح مفهوم الحوكمة البيئية ومبادئها الاساسية ،وتحليل واقع البيئة في العراق والوقوف على ابرز التحديات ،وتقييم الاداء المؤسسي والتشريعي البيئي،واقتراح اجراءات عملية لتفعيل الحوكمة البيئية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة .

رابعاً- فرضية البحث

ينطلق البحث من مجموعة من الفرضيات التي يسعى الى التحقق منها او تحليلها في ضوء الواقع البيئي والمؤسسي في العراق وهي .،توجد علاقة طردية بين ضعف التشريعات البيئية وتفاقم التدهور البيئي في العراق .،وغياب النسيق بين المؤسسات الحكومية يؤدي الى اضعاف تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية ،وكذلك قلة الوعي البيئي لدى المجتمع تشكل احدى المعوقات الاساسية امام نجاح الحوكمة البيئية ،كما تعزيز التعاون بين الدولة والمجتمع المدني يسهم في تحسين فاعلية ادارة الموارد البيئية ،وايضاً تبني الاجراءات التقنية والتشريعية الحديثة يمكن ان يحسن من واقع الحوكمة البيئية في العراق.

خامساً- منهجية البحث

يعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي ، وذلك من خلال استعراض الادبيات والمفاهيم الاساسية ذات الصلة بالحوكمة البيئية ،وتحليل البيانات والتقارير البيئية العراقية والدولية ، وتقييم الاطر المؤسسية والقانونية ذات العلاقة ،الى جانب عرض حلول واجراءات واقعية مستندة الى المعطيات والممارسات البيئية الفعلية .

سادساً- هيكلية البحث

نتناول في موضوع الدراسة محل البحث مبحثين : نخصص المبحث الاول نوضح الاطار النظري للحوكمة البيئية والتحديات في العراق ويتكون من مطلبين نخصص المطلب الاول للمفهوم العام للحوكمة البيئية ومبادئها ، والمطلب الثاني للتحديات البيئية في العراق ،.واما المبحث الثاني نتناول فيه الاطار المؤسسي ولإجراءات المقترحة لتفعيل الحوكمة البيئية ،كما نخصص المطلب الاول لتقييم الاطار المؤسسي والتشريعي

البيئي في العراق ، والمطلب الثاني يخصص للإجراءات المقترحة لتعزيز الحوكمة البيئية وحسب الخطة الاتية .

المبحث الاول :- الاطار النظري للحوكمة البيئية والتحديات في العراق .

المبحث الثاني :- الاطار المؤسسي والاجراءات المقترحة لتفعل الحوكمة البيئية .

المبحث الاول

الاطار النظري للحوكمة البيئية والتحديات في العراق

تعتبر الحوكمة البيئية من المفاهيم الحديثة التي تبلورت في سياق تنامي الوعي الدولي بضرورة ادارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام وعادل، وبمشاركة فاعلة من مختلف الاطراف .فقد أصبح من الضروري ان تتكامل السياسات البيئية مع اليات الرقابة والمساءلة ،لضمان حماية البيئة والحفاظ على حقوق لأجيال القادمة .ويصنف العراق من البلدان التي تواجه تحديات بيئية متفاقمة ،نتيجة لعوامل داخلية وخارجية ومنها الحروب ،وسوء الادارة ،والتغيرات المناخية .ومن اجل وضع اطار معرفي للاطار النظري للحوكمة البيئية والتحديات في العراق من حيث المفهوم العام للحوكمة البيئية ومبادئها العامة وتحليل أبرز التحديات التي تواجه البيئة في العراق في ضوء التدهور المتسارع في الموارد البيئية .تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين ،وكل مطلب الى فرعين ،وكما يأتي :

المطلب الاول :- المفهوم العام للحوكمة البيئية ومبادئها

المطلب الثاني :-التحديات البيئية في العراق

١- فيفي محمود المرسي، نجوى احمد السيسي ، اطار مقترح لتطبيق الحوكمة البيئية لتفعيل التنمية السياحية المستدامة ،بحث منشور في مجلة العلوم السياسية معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس ، المجلد ٤٩ ،العدد ٣ الجزء ٧ ،٢٠٢٠،ص ٢١٤ .

المطلب الاول

المفهوم العام للحوكمة البيئية ومبادئها

أن الاهتمام في الحوكمة البيئية ضرورة ملحة في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يشهدها العالم .فقد تطور مفهوم الحوكمة البيئية ليعبر عن مجموعة من العمليات والاليات التي تضمن ادارة الموارد الطبيعية بصورة فاعلة ،وبما يحقق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة .ويساهم هذا المفهوم في تعزيز الشفافية ،وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية ،وتفعيل الرقابة على القرارات البيئية .وتكمن أهمية هذا المطلب في تسليط الضوء على الاطار المفاهيمي للحوكمة البيئية من خلال فرعين الاول تعريف الحوكمة البيئية والثاني بيان اسسها والمبادئ التي تقوم عليها ،تمهيدا .لفهم كيفية تطبيقها في البيئات المحلية .

الفرع الاول

تعريف الحوكمة البيئية

اولاً : نشأة المفهوم والتطور

تعد الحوكمة البيئية من المفاهيم البيئية المعاصرة التي برزت مع تصاعد الوعي العالمي بضرورة ادارة الموارد البيئية بشكل مستدام ومسؤول .وقد تطور هذا المفهوم بشكل تدريجي مع تزايد الازمات البيئية العالمية مثل لاحتباس الحراري ،وتدهور التنوع الحيوي ،وشحة المياه ، والتصحر، والتلوث الصناعي . ففي سبعينيات القرن الماضي، وتحديداً مع انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للبيئية في ستوكهولم عام ١٩٧٢.وهو اول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسية . بدأ العالم يتنبه الى الحاجة وتنظيم العلاقة بين الانسان وبيئته ضمن اطر مؤسسية وتشريعية دولية . وقد ترافق تطور هذا المفهوم مع ادراك أن الادارة البيئية لا تقتصر على دور الحكومات فقط، بل تتطلب مشاركة فاعلة من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. لذلك اخذت الحوكمة البيئية بعداً مؤسسياً واسعاً ،تجاوز النطاق الوطني الى نطاق عالمي، وصارت تعني التنسيق بين مختلف الفواعل لتنظيم القرارات والسياسات البيئية بشكل متكامل . وقد اشار العديد من الباحثين الى ان الحوكمة البيئية لا تقتصر على لإجراءات التقاليدية للإدارة، بل تشمل ادوات واليات اكثر تطوراً تتضمن الشفافية ،والمسالة، والمشاركة العامة، وتكامل السياسات .

١- نوال علي العتابي ، الحوكمة البيئية العالمية ، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ،٢٠١٤ ، ص ٢٠.

ثانياً: تعريفات الحوكمة البيئية

نظراً لحداثة المفهوم وتعدد زوايا لم يجمع على تعريف موحد للحوكمة البيئية .لكن أغلب التعاريف تدور حول مضمون مشترك يتمثل في تنظيم العلاقة بين الانسان وبيئته بما يحقق الاستدامة البيئية والعدالة البيئية ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP للحوكمة البيئية بأنها المجموعة الكاملة من وسائل التي يعتمد عليها المجتمع لا دارة شؤونه البيئية، بما في ذلك القوانين، والمؤسسات، والسياسات، والممارسات التشاركية في حين يعرفها الباحثون بأنها نظام متكامل يهدف الى ادارة الموارد البيئية من خلال تفاعل فاعلين متعددين للحكومات ،والمؤسسات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، لضمان الاستدامة البيئية عبر اليات تنظيمية وتشريعية ومؤسساتية . أما على المستوى العراقي فقد جاء قانون تحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ ليضع أطاراً تشريعياً يقارب في مضمونه مفهوم الحوكمة البيئية من خلال التأكيد على حماية البيئة واشراك الجهات الحكومية وغير الحكومية في تحقيق ذلك الهدف . رغم ان مصطلح الحوكمة البيئية لا يعرف صراحةً بعبارة محددة في القانون. لا ان يتم تعريف الحوكمة البيئية ضمنياً من خلال احكامه التي أرست الاطار العام لا دارة حماية البيئة والتنمية المستدامة. ويركز المفهوم الجوهري على ما يلي :

تشير الحوكمة البيئية في السياق القانوني العراقي الى منظومة المؤسسات والسياسات ولأنظمة والتشريعات والخطط واليات الرقابة التي تقرها الدولة لا دارة الموارد البيئية ومنع التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز التنمية المستدامة وضمان الالتزام بالمعايير البيئية وتؤكد هذه الحوكمة على تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية ومشاركة اصحاب المصلحة .

١- د.اسماعيل القزاز ،د.عادل كوريل ،نظام الادارة البيئية ، دار دجلة ، ط الاولى ،الاردن ،٢٠١٦،ص٢٩-٣٠
٢- سامي بوعراقية، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق – جامعة العربي ابن مهيدي ام البواقي ،٢٠٢١ ، ص١٤.
٣- د منار جمال الدين حافظ، دور الحوكمة البيئية لنشر الوعي وتعزيز الاستدامة البيئية . بحث منشور في جلة افاق اسيوية ، ملف العدد ، العدد ١٥ ،٢٠٢٤، ص٦٨.
٤- برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، تقرير فجوة الانبعاثات ٢٠٢٣.
٥- قانون تحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.

الفرع الثاني

المبادئ الاساسية للحوكمة البيئية

توفرا المبادئ الاساسية للحوكمة البيئية اطارا لا دارة الموارد الطبيعية ،ومعالجة التلوث وضمان التنمية المستدامة ،وتوجيه هذه المبادئ السياسات والقوانين والاتفاقيات الدولية بهدف تحقيق التوازن بين حماية البيئة والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ومن ابرز هذه المبادئ هي :-

اولا- التنمية المستدامة : تعد التنمية المستدامة من اهم مبادئ الحوكمة البيئية ،فهي تسعى الى تحقيق توازن بين الابعاد الثلاث .الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الهدف منها تلبية حاجات الاجيال الحالية دن المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجاتها .يشمل هذا المبدأ الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية الحد من التلوث، تعزيز العدالة الاجتماعية، النمو الاقتصادي .ومن خلال دمج السياسات البيئية في كافه القطاعات التنموية كالصناعة، والزراعة، الطاقة ،النقل، تصبح التنمية المستدامة وسيلة لتحقيق الرفاهية الشاملة. وقد تبنت الامم المتحدة هذا المبدأ ضمن اهداف العام (SDGs) التنمية المستدامة ٢٠١٥ يمثل هذا التوجيه العالمي استجابة لتحديات تغير المناخ ، فقدان التنوع البيولوجي ، التلوث البيئي . تبنى العديد من الدول هذا النموذج في خططها الوطنية . في العراق، يعد تفعيل التنمية المستدامة ضرورة لمواجه التصحر، شحة المياه، والتدهور البيئي اذ يمكن اعتماد نماذج الزراعة المستدامة، وتحفيز الطاقة النظيفة ، تطوير البنى البيئية الاساسية.

ثانيا- مبدأ الحذر البيئي يركز هذا المبدأ على ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية عند وجود مخاطر محتملة على البيئة ،حتى وان لم تكن هناك ادلة علمية قاطعة يستند هذا المبدأ الى قاعدة (الوقاية خير من العلاج) ويطبق غالبا في القضايا التي تتعلق في باستخدام التكنلوجيا الجديدة او المواد الكيمائية ، او التغيرات المناخية. تبنته اتفاقيات دولية مثل اعلان ريو 1992.ومرفق في بروتوكول قرطاجنة . حيث اقيم في حزيران1992. اجتمع أكثر من 100 رئيس دولة في ريو دي جانيرو بالبرازيل لحضور أول قمة دولية للأرض .عقدت القمة لمعالجة المشكلات الملحة المتعلقة بحماية البيئة ،التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى العالمي.

١- د توفيق عطاء الله، الحوكمة البيئية وتحديات التنمية المستدامة ، ط ١، المركز الديمقراطي العربي ،المانيا /برلين ، ٢٠٢١،ص٨.

٢- اعلان ريو يشان البيئة والتنمية، مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الارض)،ريو دي جانيرو،١٩٩٢ المبدأ ١٥.

وفي السياق العراقي، يعد هذا المبدأ مهما في ظل المشروعات النفطية، والصناعية، ولأنشطة الزراعية التي قد تترك أثر بيئيا كبيرا .يتطلب تطبيق مبدأ الحيطة تعزيز الرقابة البيئية ،واجراء دراسات تقييم الاثر البيئي قبل تنفيذ المشاريع .كذلك، ينبغي على الجهات المختصة وضع تشريعات تتضمن هذا المبدأ كأداة للتخطيط اتخاذ القرار، خصوصا مع هشاشه النظام البيئي العراقي وتعدد مصادر التهديد له .

ثالثا- مبدأ المشاركة : يعكس هذا المبدأ الحق في اشراك الافراد والمجتمعات في عمليات اتخاذ القرار البيئي ويعزز الشفافية والمساءلة فكل مواطن يجب ان يكون له دور في القرارات التي تمس بيئته وصحته وحياته . حيث تم توقيع اتفاقية لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لا وربا بشان الوصول الى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وامكانية اللجوء الى القضاء في الشؤون البيئية، التي تعرف عادة باسم اتفاقيه ارهوس ، وذلك في 25 حزيران عام 1998 في الدنمارك في مدينة ارهوس . ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 30 تشرين الاول عام 2001 ، وابتداءً من شهر ايار لعام 2013 صادقت عليها 45 دولة والاتحاد الاوربي . وكانت جميع الدول التي صدقت على الاتفاقية من أوربا واسيا الوسطى. بدأ الاتحاد الاوربي في تطبيق مبادئ اتفاقيه ارهوس في تشريعاته ، وبالأخص في توجيه اطار العمل الخاص بالمياه (توجيه EC\2000\60). وقعت وموناكو وسويسرا على الاتفاقية لكنها لم تعتمدها .وفي العراق تبرز الحاجة الى اشراك منظمات المجتمع المدني ،و الشباب ، والمجتمعات المحلية في الحوار البيئي وصياغة السياسات ،خصوصا في ظل الازمات البيئية الحالية. كذلك، تسهم وسائل الاعلام في تعزيز الوعي البيئي وتحفيز المشاركة الفعالة. ان دعم المشاركة يتطلب توافر معلومات بيئية دقيقة، وبيئة قانونية تضمن حماية الحقوق ، ومؤسسات قادرة على التواصل مع الجمهور . كما ان تعزيز ثقافة المشاركة يساهم في بناء مجتمعات واعية تدافع عن البيئة وتسهم في استدامتها .

٣-نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة ، ط ١ ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٥،ص٥٠.

٤-د.م نغم عبدالستار حسين الجمالي ،التنمية المستدامة وحقوق الانسان الدستورية، جامعة الموصل كلية الحقوق ،بحث منشور مجلة اشور للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٢، العدد٢،٢٠٢٥، ص ٢٥٨،

٥-اعلان ريو يشان البيئة والتنمية، مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الارض)،ريو دي جانيرو،١٩٩٢ المبدأ ١٥ .مصد ر سابق

رابعا – مبدأ العدالة البيئية : تعني بالتوزيع العادل للمنافع والمخاطر البيئية بين جميع افراد المجتمع .بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية او موقعهم الجغرافي . ويهدف هذا المبدأ الى حماية الفئات الضعيفة والهامشية من تحمل أعباء التلوث او الاقصاء من الوصول الى الموارد البيئية. العدالة البيئية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الانسان، فهي تضمن الحق في بيئة نظيفة وامنة. ويعود أصل هذا المبدأ الى الحركات الاجتماعية التي طالبت بحماية المجتمعات الفقيرة من مواقع النفايات السامة والمشروعات الملوثة . في العراق تتجلى مظاهر غياب العدالة البيئية في تركز التلوث في مناطق دون أخرى، وانعدام الخدمات البيئية في الريف والمناطق العشوائية .ان تحقيق العدالة البيئية يتطلب تطوير تشريعات منصفة، وتمكين المجتمعات من المطالبة

بحقوقها، ومحاسبة الجهات المتسببة بالتلوث. كما أن العدالة البيئية تسهم في تحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار.

المطلب الثاني

التحديات البيئية في العراق

يواجه العراق مهد الحضارة الذي تغذيه نهرا دجلة والفرات ، أزمة بيئية غير مسبوقة في حجمها. فقد تضافرت عقود من الحروب وسوء الادارة والاهمال والضغوط العالمية لتشكيل عاصفة كاملة من التدهور البيئي تهدد صحة المواطنين وسبل معيشتهم واستقرار البلاد في المستقبل ، ان مفهوم مظاهر هذا التدهور واسبابه المعقدة، الداخلية منها والخارجية ، امرا بالغ الاهمية لأي مسار جاد نحو التعافي . ومن هذا المنطق فان فان تحليل الازمة البيئية في العراق لا تكتمل دون التطرق الى الفرعين الرئيسيين المترابطين :

١-مرزاقة فراس ، الحوكمه البيئية في السياسات الدولية، اطروحة دكتورا ، كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة،٢٠٢٤ ،ص٥١.

٢-هشام الزيات ، الادارة البيئية ،الجوهر والمفاهيم الاساسية ،ط١، مطبعة بن دسمال ،الامارات العربية المتحدة،٢٠١٠،ص٢٣.

٣-ا.م.د.بدرية صالح عبد الله ،دور الحوكمه البيئية في تحقيق الامن البيئي في العراق (٢٠٢٤-٢٠٠٧)،جامعة بغداد ، بحث منشور في مجلة حمورابي للدراسات،مجلد١٣،العدد ٥٢ ،٢٠٢٤ ،ص١١٣.

الفرع لأول

مظاهر التدهور البيئي

يعاني العراق من ازمة بيئية خانقة تنعكس اثارها السلبية على الانسان والبيئة والموارد الطبيعية .ففي ظل التحديات المناخية وتراكم الازمات الاقتصادية والسياسية ، اصبحت البيئة العراقية مسرحا لمظاهر متعددة من التدهور المتسارع. وتتجلى هذه المظاهر في تلوث الهواء والمياه ، وتدهور التربة ، وتصاعد العواصف الترابية ، فضلا عن الزحف العمراني العشوائي وضعف ادارة النفايات . ولفهم حجم الكارثة البيئية ، لابد من تحليل ميداني لمظاهر التدهور ، التي باتت تهدد الحياة اليومية للمواطن العراقي وتعيق فرصة التنمية المستدامة .

١-تدهور وجود الهواء: اصبح تلوث الهواء في العراق ظاهرة مقلقة ، اذ تصنف نوعية الهواء في العديد من المدن ، وخاصة في بغداد ، البصرة بانها غير صحية . تساهم عوادم السيارات والانبعاثات الصناعية والاستخدام المكثف للوقود منخفض الجودة في تركيز الجزيئات الدقيقة الضارة ، كما ان ازدياد العواصف الترابية بسبب التصحر وسوء ادارة الاراضي يفاقم الازمة ، ما يؤدي الى ارتفاع كبير في معدلات الاصابة بالأمراض النفسية وخاصة في غياب انظمة فعالة لتنقية الهواء داخل البيوت ، المدارس ، المستشفيات .

٢- تلوث المياه : تشهد مصادر المياه في العراق تراجعا حادا في الكمية والنوعية . فنهرا دجلة والفرات يعانيان من انخفاض في منسوب المياه نتيجة السدود المقامة في الدول المجاورة وسوء الادارة المحلية. كما يضاف الى ذلك التلوث الناتج عن تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة . والنفايات الصناعية ، ومخلفات الزراعة ، مما يجعل غير صالحة للشرب او الري . تعد هذه الازمة من اكثر التحديات الحاحا ، نظرا لتأثيرها المباشر على الصحة العامة والامن الغذائي .

٣- النفايات وتدهور الخدمات البيئية: يشهد العراق ازمة متفاقمة في ادارة النفايات ، حيث تفتقر العديد من المدن الى انظمة فعالة لجمع وفرز ومعالجة النفايات الصلبة والخطرة . ويتسبب تراكم القمامة في الشوارع والمناطق السكنية بتلوث بصري وصحي ، فيما تؤدي ممارسات الحرق العشوائي الى اطلاق مواد سامة تلوث الهواء والتربة. كما ان غياب البيئة التحتية الحديثة لمعالجة النفايات يزيد من تعقيد المشكلة البيئة .

٤- الزحف العمراني غير منظم : ادى التوسع العشوائي للمدن ، خاصة في ضواحي بغداد والبصرة، الى التعدي على الاراضي الزراعية والمناطق الطبيعية ، وتفاقم مشكلات التلوث ونقص الخدمات الاساسية . ويصاحب هذا الزحف في درجات الحرارة الحضرية نتيجة لغياب المساحات الخضراء وتراكم المباني والاسفلت ، ما يخلق ما يعرف ب الجزر الحرارية التي تزيد العب ء على شبكة الكهرباء والصحة العامة .

٥- تدهور الاراضي والتصحر : بات التصحر من ابرز التحديات البيئية في العراق ، اذ ادى تدهر التربة وفقدان الغطاء النباتي الى تاكل الاراضي الزراعية وانخفاض انتاجيتها . كما ان غيات استراتيجيات فعالة لاعادة التحريج واستصلاح الاراضي ساهم في تفشي العواصف الغبارية وتوسع المساحات القاحلة ، مما يهدد الامن الغذائي والمعيشي في المناطق الريفية .

٦- ضعف البنية التحتية البيئية : تعاني شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه من قدم وتهالك مزمن ، ما يجعلها غير قادرة على الاستجابة للطلب المتزايد وتوفير خدمات بيئة مستدامة . ويسهم انقطاع

والكهرباء وتذبذب الامدادات في تعطيل انظمة التبريد والتهوية ، خاصة خلال فصل الصيف الذي تتجاوز فيه درجات الحرارة ٥٠ درجة مئوية ، مما يزيد المعاناة الصحية للسكان .

وبنا على ما تقدم . ان مظاهر التدهور البيئي في العراق لم تعد مجرد مؤشرات بيئية معزولة ، بل اصبحت ازمات هيكلية تؤثر على كل مناحي الحياة . وتتطلب هذه المظاهر تدخلا شاملا يبدأ من تعزيز الوعي البيئي ، ويمر عبر تطوير التشريعات وتطبيقها بصرامه ، وصولا الى الاستثمار في الطاقة النظيفة وتحسين البيئة التحتية الخدمية . ويبقى الامل معقودا على ادارة سياسية حقيقية تدرك ان البيئة ليست ترفا ، بل اساس لبقاء الانسان والمجتمع والدولة .

١-د.هاشم محمد صالح ،تلوث الهواء،ط ١ ، دار الرواد ،ليبيا طرابلس، ٢٠١٤ ،ص١٨وص١٠٥

٢-عبد علي الخفاف، حسين عليوي الزيادي ، خالد كاطع الفرطوسي ، اهوار العراق،ط١، مركز الرافدين للحوار،لبنان،٢٠١٩، ص٣٦

٣- د توفيق عطاء الله، الحوكمة البيئية وتحديات التنمية المستدامة، ط ١، المركز الديمقراطي العربي ،المانيا /برلين ٢٠٢١،ص١٢٣ ،مصدر سابق

٤-د.اسماعيل القزاز ،د.عادل كوريل ،نطام الادارة البيئية ، ط ١ ، دار دجلة ، الاردن ،٢٠١٦،ص١٤،مصدر سابق

٥-تلوث المياة على الموقع الالكتروني

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87

الفرع الثاني

اسباب التدهور البيئي

تتعد العوامل التي تقف وراء تدهور البيئة في العراق ، ويمكن تصنيفها الى داخلية تتعلق بالبنية الوطنية الادارية ، وخارجية ترتبط بالعوامل الاقليمية والدولية .

العوامل الداخلية : ساهمت عقود من الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار في تدمير البنية الاساسية الازمة لحماية البيئة . ادى محطات المعالجة ، وانهيار انظمة ادارة النفايات ، واهمال مصادر المياه الى خلق بيئة خصبة للتلوث البيئي المتصاعد ، الى جانب ذلك فان غياب التنسيق بين المؤسسات المعنية بالشأن البيئي ادى الى ضعف واضح في تطبيق الأنظمة والقوانين

حيث تعمل الهيئات البيئية غالبا بموارد محدودة وصلاحيات مجزأة . من جهة اخرى ، تعد مركزية القرار وغياب التخطيط طويل الامد من ابرز اسباب الجمود البيئي ، فمعظم القرارات تتخذ بشكل ارتجالي ، دون الرجوع الى دراسات اثر بيئي او تحليلات مستدامة . فهذا فضلا عن عدم توجيه الاستثمارات نحو الحلول الخضراء أو التقنيات التقنية والمعالجة ، اذ ينظر الى البيئة كأولوية ثانوية امام قضايا السياسية والامن .اما الاعتماد شبه الكلي على النفط كمصدر للدخل، فقد ادى الى تكثيف الانشطة الاستخراجية والصناعية الملوثة ، دون وجود رقابة صارمة او تكنولوجيا تحد من الانبعاثات . كما ساهم ضعف برامج التوعية البيئية في بقاء السلوكيات الضارة شائعة، سواء على مستوى الافراد او المؤسسات.

١-د.كاظم محسن الكعبي، البيئة وتأثيرها على الانسان، موقع جامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ ، ص١١٨

٢-هشام الزيات ، الادارة البيئية ،الجوهروالمفاهيم الاساسية،ط١، مطبعة بن دسمال ،الامارات العربية المتحدة،٢٠١٠،ص١٣٥،مصدر سابق

٣-ا،د امحمد عياد محمد مقيلي ،مشاكل البيئية الحديثة والمعاصرة، مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت ، ٢٠٢٥ ،ص٢٨-٢٩

٤- د محمد جاسم محمد شعبان العاني ، التخطيط البيئي مشاكل البيئية وسبل معالجتها ، ط ١، دار الرضوان ، عمان ،٢٠١٤،ص١٠٤

العوامل الخارجية : فأن التدخل البشري في الموارد المائية الاقليمية يشكل تهديداً وجودياً، فقيام دول لا جوار ببناء السدود وتحويل مجاري الانهار دون تنسيق مسبق او اتفاقيات عادلة قلل من تدفق المياه للعراق بشكل كبير. هذا الانخفاض الحاد في الواردات المائية اضعف قدرة البلاد على الزراعة، وأدى الى تملح الاراضي وفقدان خصوبتها .ولا يختصر الاثر الخارجي على المياه فقط، بل يشمل ايضاً التغيرات المناخية المتسارعة التي تفاقم اثار التدهور البيئي . فارتفاع درجات الحرارة وقلة الامطار باتا سمة دائمة للمناخ العراقي، ما يزيد من التبخر، ويسرع التصحر، ويؤثر على التنوع البيولوجي .كما أن الرياح المحملة بالغبار الناجمة عن التصحر في دول الجوار تصل الى داخل العراق، مسببة أزمات صحية وبيئية متكررة .يضاف الى ذلك التأثير غير مباشر للتقلبات الاقتصادية العالمية التي تضعف قدرة الحكومة على تمويل مشاريع الحماية البيئية خاصة، خاصة في فترات انخفاض اسعار النفط. ومن خلال ما ذكر يتضح ان ازمة التدهور البيئي في العراق هي نتيجة تداخل معقد بين الاهمال الداخلي والتحديات الخارجية، ما يتطلب حلولاً شاملة تراعي هذا الترابط وتؤسس لا دارة بيئية متكاملة ومستدامة .

٥-د منار جمال الدين حافظ، دور الحوكمة البيئية لنشر الوعي وتعزيز الاستدامة البيئية . بحث منشور في جلة افاق اسيوية ، ملف العدد ، العدد ١٥ ، ٢٠٢٤، ص٧٥.مصدر سابق

٦-د.كمال حسين شلتوت ،عالم البيئة والنبات،ط١، المكتبة الاكاديمية ،مصر،٢٠٠٢،ص١٨٨-١٨٩

٧- مصدر اجنبي موقع الالكتروني

https://www.mageplaza.com/blog/what-are-internal-external-environmental-factors-that-affect-business.html

المبحث الثاني

الاطار المؤسسي والاجراءات المقترحة لتفعل الحوكمة البيئية .

ويقتصر على بيان الاطار المؤسسي والاجراءات المقترحة لتفعل الحوكمة البيئية بمطلبين وكل مطلب الى فرعين اقتصرنا فيهما كما يأتي :

المطلب الاول :تقييم الاطار المؤسسي والتشريعي البيئي في العراق

المطلب الثاني : الاجراءات المقترحة لتعزيز الحوكمة البيئية

المطلب الاول

تقييم الاطار المؤسسي والتشريعي البيئي في العراق

تعاني الحوكمة البيئية في العراق من تفكك مؤسسي حاد .فوزارة البيئية تعاني من نقص شديد في الموارد (٠,٠٨ من الموازنة ٢٠٢٤) وتفتقر الى السلطة على الوزارات ذات صلة مع وزارة البيئية مثل وزارة النفط ،والكهرباء ،والموارد المائية وغيرها من الوزارات اما التداخل الاداري ،فيعيق التنسيق ،اذ تتولى اكثر من خمس وزارات ادارة المياه دون تفويضات واضحة ،مما يؤدي الى تكرار الجهود وفجوات في التنفيذ .اما من الناحية التشريعية ،فيعتمد العراق على قوانين قديمة وغير فعالة. فالدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ يذكر حقوق البيئة بشكل غامض دون اليات انفاذ واضحة . وتوجد اكثر من ٣٥ تشريعاً متفرقاً يعود بعضها الى عام (١٩٢٩) لا تتناول تغير المناخ ،او النزاعات العابرة للحدود حول المياه، او التلوث الحديث . ولا توجد محاكم بيئية متخصصة كما يفتقر القضاة الى الخبرة الفنية ،مما يضعف من تطبيق القانون .واستناداً على ما نتناول في الفرعين الآتين...

١- اسماعيل القزاز ،د.عادل كوريل ،نظام الادارة البيئية ، ط ١، دار دجلة ،،الاردن ،٢٠١٦،ص،٢٧،مصدر سابق.
٢- المادة (١٤)،من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية .
٣- حسين احمد حسين ،عدنان سالم الاعرجي، تشخيص واقع الحوكمة البيئية في عينة من المصارف العراقية –بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ٤٣،العدد ١٤١ ،٢٠٢٤، ص١١١.

الفرع الاول

واقع المؤسسات البيئية والتداخل الاداري

تواجه الحوكمة البيئية في العراق شلل بسبب التفكك المؤسسي وتضارب الصلاحيات . فوزارة البيئة ، التي تأسست عام ٢٠٠٣ ،لا تزال تعاني من ضعف شديد، اذ لا تحضي سوى ب ٠,٠٨ % من موازنة ٢٠٢٤ مقابل ١٥% مخصص لوزارة النفط . حيث تعمل الوزارات (الموارد المائية ، الزراعة، النفط، الصناعة) بمعزل عن بعضها دون تنسيق فعال. فإدارة المياه وحدها تعني بها اكثر من خمس جهات دون قيادة واضحة ، مما يؤدي الى تكرار المشاريع وتجاهل ازمات حيوية ككارثة ملوحة دجلة . ووزارة البيئة تفتقر الى الصلاحيات الكافية لفرض القوانين على القطاعات الملوثة فحقول النفط التي تحرق الغاز وتسبب بخسائر ملايين الدولارات سنوياً . لا تواجه اية عقوبات ، لان الالتزام البيئي اختياري بموجب القوانين القديمة اما المؤسسات المحلية، فتعاني من ضعف فني ومالي كبير، اذ لا تحصل المحافظات الا على اقل من ١٠% من الاموال البيئية ،مما يحد من قدرتها على مواجهة العواصف الترابية او تلوث المياه .كما ان تبادل البيانات بين الحكومة الاتحادية والمحافظات لا يزال يدوياً، مما يؤخر الاستجابة للكوارث .

- تسود النزاعات القانونية على الصلاحيات . استصلاح الاهوار يشارك فيه كل من وزارة البيئة ووزارة الموارد المائية و وزارة الزراعة ، وكل منها يستخدم خرائط ومعايير متضاربة . تخصص لا راضي الصناعية يتطلب موافقات من الصناعة والحكومة المحلية و وزارة البيئة ، مما يفتح الباب للفساد من خلال الاتجار بالموافقات .

١-م.د مهدي حمدي مهدي،م حمد كريم، م هند عبد الامير حميد، الاساليب الوقائية للإدارة في حماية البيئة من التلوث، جامعة ديالى ،كلية القانون والعلوم السياسية ،المجلد ١١ العدد ٢،الجزء ١،٢٠٢٢،ص ١٨٩.

٢-د منار جمال الدين حافظ، دور الحوكمة البيئية لنشر الوعي وتعزيز الاستدامة البيئية . بحث منشور في جلة افاق اسيوية ، ملف العدد ، العدد ١٥ ،٢٠٢٤،ص٧١. مصدر سابق

- الضعف الفني يفاقم التفكك. ما يقارب (٧٠%) من الوزارات تعتمد على أنظمة بيانات غير مترابطة ، وتستغرق تقارير جودة الهواء والماء اكثر من ٦ اشهر للتجميع . منشآت وزارة النفط لا تعتمد على انظمة مراقبة بيئية فورية . مما يعد انتهاكاً لتعهدات العراق في اتفاق باريس.

استبعاد المجتمع المدني يزيد من ضعف الفاعلية ، اذ لا توجد سوى اقل من ١٩٠ منظمة بيئية مسجلة رسمياً. ولا يسمح لا بالرقابة .على عكس دول كالأردن ومصر التي تمنح المنظمات صلاحيات لمراقبة الالتزام الصناعي . اما متطلبات الاصلاح مثلا انشاء مجلس اعلى للبيئة برئاسة رئيس الوزراء وقرار قانون البيئة الموحد لتوضيح الصلاحيات وكذلك تخصيص نسبة ان لا تقل عن ٥% من ايرادات النفط للمؤسسات البيئية .، و رقمنه تبادل البيانات بين الوزارات لضمان استجابة فورية للازمات . دون اصلاحات بنيوية سيستمر الفوضى الادارية في تسريع الانهيار البيئي في العراق .

القراع الثاني

القصور التشريعي في حماية البيئة

يعاني الاطار التشريعي لحماية البيئة في العراق من نواقص جوهرية تعرقل فعالياته في مواجهة التدهور البيئي . وفيما يلي ابرز اوجه القصور .

الاساس الدستوري لحماية البيئة المادة (٣٣ من الدستور٢٠٠٥) هو نص انشائي غير ملزم يفتقر الى الحقوق القابلة للتقاضي، خلافاً لدساتير المتقدمة مثل دستور ولاية (Held v.State) مونتانا المستخدمة في قضية (هيلد ضد الدولة) وهي دعوى قضائية تاريخية رفعت في الولايات المتحدة من قبل مجموعة من الشباب في ولاية مونتانا ضد الحكومة المحلية . استناداً الى نص دستوري يضمن الحق في بيئة نظيفة وصحيه . وقد اصدرت المحكمة حكماً لصالح المدعين ، معتبرة ان السياسات الحكومية التي تدعم الوقود الاحفوري تنتهك هذا الحق ما يجعلها سابقة قانونية رائده في مجال العدالة المناخية . وتبرز هذه القضية كمثال مهم على تفعيل الحقوق الدستورية البيئية لمساءلة الدولة .وهو ما يفتقر اليه العراق حالياً. حيث تفتقر المادة (٣٣) من الدستور الى ادوات قانونية قابلة للتقاضي تضمن هذا الحق.

١- المادة(٣٣) ،الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
٢- الولايات المتحدة الدستور ولاية (Held v.State) مونتانا.

٣- م.د مهدي حمدي مهدي،م حمد كريم، م هند عبد الامير حميد، الاساليب الوقائية للإدارة في حماية البيئة من التلوث، جامعة ديالى ،كلية القانون والعلوم السياسية ،المجلد ١١ العدد ٢،الجزء ١ ،٢٠٢٢،ص ٢٠٦.مصدر سابق.

١- يعتمد العراق على اكثر من ٣٥ قانوناً بيئياً متشضياً منذ عام ١٩٢٩ دون تكامل عملي يعكس ترابط المناخ والنظم البيئية .

٢- لايوجد قانون بيئي موحد يجمع تنظيم الهواء والماء والتنوع البيو لوجي والمناخ في اطار متكامل .

٣- هناك ثغرات تشريعية خطيرة مثل ، عدم الاعتراف بجريمة الابادة البيئية او فرض المسؤولية المطلقة عن اضرار البيئة ، استبعاد منظمات المجتمع المدني من اليات الرقابة والمتابعة البيئية .

٤- ما تزال المعايير البيئية القديمة سارية قانوناً، مثل معايير جودة الهواء لا تأخذ بنظر الاعتبار الناتجة عن العواصف الترابية ، قوانين جودة المياه اخر تحديث عام ٢٠٠١ لا تعالج ازمة الملوحة في نهر دجلة .

٥- فشل في ادارة الموارد المائية العابرة للحدود، لا توجد معاهدات مصدق عليها مع تركيا او ايران تضمن حصة العراق من دجلة والفرات ،السدود في دول المنبع تقلل تدفقات الانهار بنسبة ٤٠-٧٠% دون وسائل قانونية للرد.

٦- نتائج القصور التشريعي . خسائر سنوية تقدر اكثر من ٥٠٠ مليون دولار بسبب حرق الغاز ، تعرض اكثر من ٧ ملايين شخص لمخلفات صناعية غير معالجة .

دون تحديث تشريعي شامل، فان تدهور البيئة في العراق سيتحول الى كارثة انسانية .

١-د.هاشم محمد صالح ،تلوث الهواء، دار الرواد ،ليبيا طرابلس، ،ط ١ ،٢٠١٤ ،ص٥٩ و ص ١٥٣-١٥٦.مصدر سابق

٢- د توفيق عطاء الله، الحوكمة البيئية وتحديات التنمية المستدامة ، ط ١،المركز الديمقراطي العربي ،المانيا /برلين ، ٢٠٢١،ص١٠. مصدر سابق

٣-امر ديوان الرئاسة ،المرقم ٢٤١١ في ١٩٧٤.

٤- قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ١٢٥٨ ف

المطلب الثاني

الاجراءات المقترحة لتعزيز الحوكمة البيئية

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تواجهها الدول. اصبح من الضروري تبني اجراءات فعالة لتعزيز الحوكمة البيئية بما يضمن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة للأجيال القادمة . ويتطلب تعزيزها اتباع مسارين متكاملين يجمعان بين الاصلاحات الداخلية وجهود التعاون الاوسع .

الفرع الاول

الاصلاح التشريعي والمؤسسي

شهد العراق تطوراً تدريجياً في البنية التشريعية والمؤسسية المتعلقة بحماية البيئة ، تبلور بوضوح بعد عام ٢٠٠٣ فقد اصبح هناك ادراك متزايد بان البيئة ليست مجرد شان خدماتي بل هي عامل حيوي في التنمية المستدامة والصحة العامة وحقوق الانسان . وكان من ابرز مظاهر هذا التطور تأسيس وزارة البيئة بموجب امر سلطة الاتلاف المؤقتة رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٣ .ثم اصدار قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٣الذي نظم الهيكلية والصلاحيات ، وقانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ الذي مثل نقلة نوعية في التشريع البيئي العراقي ،حيث رسخ مبدأ الحماية القانونية لكافة عناصر البيئة. من مياه وهواء وتربة وتنوع أحيائي .جاء الاصلاح التشريعي ليملأ فراغاً دام عقوداً حيث كانت القوانين السابقة متفرقة ومحدودة التأثير، مثل قوانين نظافة الشوارع او منع تلوث الانهار. اما القوانين الحديثة فقد أنشأت مؤسسات متخصصة كمجلس حماية وتحسين البيئة الذي اصبح مسؤولاً عن رسم السياسات وتقديم المشورة وتقييم الخطط البيئية للوزارات، وضمان التنسيق الوطني في قضايا البيئة على الصعيد المؤسسي، توسعت الجهات المعنية لتشمل تشكيلات اتحادية ولامركزية كهيئات البيئة في المحافظات، ومجالس فرعية للأقضية والنواحي، وهيئة حماية وتحسين البيئة

١- قنون سلطة الاتلاف المؤقتة رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٣.
٢- قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٣.
٣- قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩. مصدر سابق
٤- د. ليث كمال نصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية واثارها على الاصلاح القانوني ،بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع القانون، دارةا لاصلاح والتطوير،العدد٢، ج١ ،٢٠١٧ ،ص٣٨٨.
٥- م .د. سهيلة عبد الزهرة الحجيمي ، البصمة البيئية في العراق بين التحديات والواقع، بحث منشور في مجلة في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية .السنة ١٦ ، العدد ٥٨، ٢٠١٨، ص ٨٩.

في اقليم كوردستان. كما اسست الشرطة البيئية لمساندة عمل المراقب البيئي الذي يتمتع بصفة الضبط القضائي . ومع ذلك يبقى هذا الاصلاح بحاجة الى مزيد من التفعيل خاصة فيما يتعلق بتنفيذ القوانين والعقوبات، ومكافحة الفساد الاداري والتداخل المؤسسي، وتوفير التمويل اللازم من صندوق حماية البيئة ،

فضلاً عن ضرورة تعزيز التنسيق بين الوزارات (الزراعة ،الموارد المائية ،النفط ، الكهرباء ، الصحة ، الصناعة.....) بما يحقق تكامل السياسات البيئية ويمنع التصادم بينها . وعليه فان الاصلاح التشريعي والمؤسسي في العراق يشكل اساساً واعداً لكنه يحتاج الى ارادة سياسية وتطبيق عملي صارم لتحقيق اهدافه .

الفرع الثاني

الاجراءات المجتمعية والدولية الداعمة

ان حماية البيئة ليست مسؤولية الدولة وحدها ، بل تتطلب تضافر جهود المجتمع المدني والافراد والمؤسسات الدولية .في العراق برزت خلال العقدين الاخيرين مؤشرات متزايدة على اهمية الدور المجتمعي والدولي في مواجهة التحديات البيئية لا سيما بعد الاثار الكارثية للحروب ، وتغير المناخ ، وشحة المياه ، والتصحر. فعلى المستوى المجتمعي ، تؤدي منظمات المجتمع المدني ،لا سيما البيئية منها، دوراً مهما في رصد الانتهاكات البيئية، ورفع مستوى الوعي، وتنظيم حملات التثقيف البيئي، وحملات التشجير، وتنظيف الانهر وقد منح قانون البيئة الجديد هذه المنظمات مساحة للتعاون مع وزارة البيئة، بل والزام الوزارة بتفعيل الشراكة المجتمعية ونشر الثقافة البيئية بين المواطنين، خصوصاً في المدارس والجامعات. اما من حيث الدعم الدولي فقد استفاد العراق من المساعدات التقنية والمالية المقدمة من منضمات دولية كبرنامج ومنضمة (UNEp) الامم المتحدة للبيئة والوكالة الالمانية (WHO) الصحة العالمية والبنك الدولي (GIZ) للتعاون الدولي ساعدت في تنفيذ مشاريع لا دارة النفايات وتحسين نوعية المياه ورصد جودة الهواء والتأهيل البيئي للمناطق المتضررة.

١- نوال علي العتابي ، الحوكمة البيئية العالمية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ،٢٠١٤ ، ص ٧٥ وص١٢٩مصدر سابق .

٢-كرم اف روبيل، شيقان فاضل ،ماك سكيلتون، مواجهة البيئية و المية في العراق دور الشباب العراقي في مجال تعزيز المسائلة ،بحث منشور في المعهد العراقي للحوار ،العدد٢٠٢٥،٦٠،ص٢١-٢٢.

كما نظم العراق الى العديد من الاتفاقيات الدولية، ابرزها اتفاقية باريس للمناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي ،واتفاقية بازل بشان النفايات الخطرة، وبدأ في اعداد تقارير وطنية ومشاريع متعلقة يخفض الانبعاثات ، وتحسين التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير العالمية. غيران الاستفادة من هذا الزخم تتطلب معالجة تحديات عدة، ابرزها ضعف التنسيق بين الجهات المستفيدة من التمويل الدولي، ومحدودية الكوادر المؤهلة .وغياب الاحصاءات البيئية الدقيقة. وضعف الثقة العامة من السياسات البيئية الحكومية . ولذا فان تعزيز

الاجراءات المجتمعية والدولية لابد ان يرتبط بخطط استراتيجية واضحة ومتابعة مستمرة وتمكين فعلي للمجتمعات المحلية لتكون شريكاً حقيقياً في حماية بيئتها .

٣-حسين الخشن ،الاسلام و البيئية خطوات نحو فقه بيئي ، ط١، دار الهادي ،٢٠٠٤،ص١٩.

٤- كاظم محسن الكعبي، البيئة وتأثيرها على الانسان، موقع جامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ ، ص٦١ مصدر سابق .

الخاتمة :

تمثل الحوكمة البيئية في العراق تحدياً معقداً نتيجة لتداخل الصلاحيات وضعف الاطر القانونية والمالية . لكن الفرص الاصلاحية لاتزال متاحة اذا ما توفرت الارادة السياسية الحقيقية والدعم المؤسسي والمجتمعي المتكامل . ان تبني نهج تشاركي وتكاملي بين الدولة والمجتمع هو السبيل لتحقيق بيئة مستدامة وامنة الاجيل القادمة .

اولا: الاستنتاجات

١- يتسم نظام الحوكمة البيئية في العراق بقدر عالٍ من التعقيد والتداخل المؤسسي، نتيجة لتعدد الجهات المعنية بإدارة البيئة والمياه وغياب التنسيق الفعال فيما بينها، مما ينعكس سلبًا على كفاءة إدارة الموارد الطبيعية.

٢- تعاني المؤسسات البيئية في العراق من ضعف هيكلي وتفكك إداري ناجم عن تضارب الصلاحيات بين الوزارات المختلفة دون تنسيق فعّال.

٣- أدّى نظام المحاصصة السياسية إلى إضعاف الأداء المؤسسي للوزارات البيئية، مما أعاق التعاون وأضعف تنفيذ السياسات البيئية.

٤- تُستبعد منظمات المجتمع المدني من عمليات الرقابة البيئية، رغم كونها عنصرًا مهمًا لتعزيز الشفافية والمساءلة.

٥- تشكل القيود المالية أحد أبرز العوائق أمام تحسين الأداء البيئي، حيث تتلقى المؤسسات البيئية مخصصات ضئيلة.

٦- تتفاقم أزمة المياه بسبب بناء السدود من قبل دول الجوار، وسط غياب استراتيجية تفاوضية فعالة على المستوى الوطني.، والبيئة المؤسسية تتسم بضعف الشفافية وغياب آليات المساءلة، مما يعوق القدرة على المحاسبة ونشر البيانات البيئية الدقيقة.

ثانيا : التوصيات :

١- انشاء هيئة وطنية عليا موحدة تعني بالحوكمة البيئية والمائية تضم ممثلين عن جميع الجهات الادارية والفنية المعنية لضمان التنسيق المؤسسي وتوحيد القرار البيئي .
٢- تحديث القوانين البيئية واقرار قانون موحد يعزز من ادوات الانفاذ ويراعي تحديات العصر البيئي والمناخي . وانشاء محاكم بيئية متخصصة تضم خبراء فنيين .
٣- تخصيص موازنات ماليه مستقلة وكافية للمؤسسات البيئية لضمان تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، وانشاء مجلس اعلى للبيئة برئاسة رئيس الوزراء لتوحيد السياسات ومعالجة التفكك الاداري .
٤- اعداد استراتيجية تفاوضية وطنية متخصصة لا دارة ملف المياه العابرة للحدود.، التصديق على اتفاقية الامم المتحدة للمياه لتامين الحقوق المائية العابرة للحدود.، ونشر البيانات البيئية بشكل دوري وتوفيرها للمواطنين ضمن مبدأ الشفافية وحق الوصول الى المعلومة .
٥- تعزيز دور المجتمع المدني من خلال منحة الصلاحيات في الرصد والمساءلة البيئية والمشاركة في صنع القرار.

المصادر

اولا- الكتب

١- نوال علي العتابي ، الحوكمة البيئية العالمية ، ط ١،مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ،٢٠١٤.
٢-د. إسماعيل القزاز، د. عادل كوريل ،نطام الادارة البيئية ، ط١، دار دجلة ، ،الاردن ،٢٠١٦.
٣--نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة ، ط١، دار دجلة ،عمان ، ٢٠١٥،.
٤- هشام الزيات ، الادارة البيئية ، الجوهر والمفاهيم الاساسية،ط١، مطبعة بن دسمال ،الامارات العربية المتحدة،٢٠١٠.
٥- د. كاظم محسن الكعبي، البيئة وتأثيرها على الانسان، موقع جامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ .
٦-د توفيق عطاء الله، الحوكمة البيئية وتحديات التنمية المستدامة ، ط ١،المركز الديمقراطي العربي ،المانيا /برلين ، ٢٠٢١.
٧- د.هاشم محمد صالح ،تلوث الهواء، دار الرواد ، ط ١، ليبيا طرابلس ،٢٠١٤ .
٨-عبد علي الخفاف، حسين عليوي الزيادي، خالد كاطع الفرطوسي ، اهوار العراق، مركز الرافدين للحوار،لبنان،٢٠١٩.

٩-ا،د امجد عياد محمد مقيلي ،مشاكل البيئية الحديثة و المعاصرة، ط ١، مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت، ٢٠٢٥،

١٠-د محمد جاسم محمد شعبان العاني ، التخطيط البيئي مشاكل البيئية وسبل معالجتها ، ط ١، دار الرضوان ، عمان، ٢٠١٤،

١١-د. كمال حسين شلتوت ،عالم البيئة والنبات، المكتبة الاكاديمية ،مصر،٢٠٠٢.

١٢ --حسين الخشن ،الاسلام و البيئية خطوات نحو فقه بيئي ، ط١ ،دار الهادي ،٢٠٠٤.

ثانيا- البحوث

١- فيفي محمود المرسي، نجوى احمد السيسي ، اطار مقترح لتطبيق الحوكمة البيئية لتفعيل التنمية السياحية المستدامة ،بحث منشور في مجلة العلوم السياسية معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس ، المجلد التاسع والاربعون ،العدد ٣ الجزء ٧ ،٢٠٢٠ .

٢- د منار جمال الدين حافظ، دور الحوكمة البيئية لنشر الوعي وتعزيز الاستدامة البيئية . بحث منشور في جلة افاق اسيوية ، ملف العد ، العدد ١٥ ،٢٠٢٤.

٣-- د.م نغم عبدالستار حسين الجمالي ،التنمية المستدامة وحقوق الانسان الدستورية، جامعة الموصل كلية الحقوق ،بحث منشور مجلة اشور للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد الثاني، العدد٢،٢٠٢٥.

٤- ا.م.د .بدرية صالح عبد الله ،دور الحوكمه البيئية في تحقيق الامن البيئي في العراق (٢٠٢٤-٢٠٠٧)،جامعة بغداد ، بجث منشور في مجلة حمورابي للدراسات،مجلد١٣،العدد ٥٢،٢٠٢٤ .

٥- حسين احمد حسين ،عدنان سالم الاعرجي، تشخيص واقع الحوكمة البيئية في عينة من المصارف العراقية –بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ٤٣،العدد ١٤١،٢٠٢٤.

٦--م.د مهدي حمدي مهدي، م حمد كريم، م هند عبد الامير حميد، الاساليب الوقائية للإدارة في حماية البيئة من التلوث، جامعة ديالى ،كلية القانون والعلوم السياسية ،المجلد ١١ العدد ٢،الجزء ١ ،٢٠٢٢.

٧- د. ليث كمال نصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية واثارها على الاصلاح القانوني ،بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع القانون، دارة الاصلاح والتطوير،العدد٢، الجزء ١،٢٠١٧.

٨- كرم اف روبيل ، شيقان فاضل ،ماك سكيلتون، مواجهة البيئية و المية في العراق دور الشباب العراقي في مجال تعزيز المسائلة ،بحث منشور في المعهد العراقي للحوار ،العدد٦٠،٢٠٢٥ .

ثالثا- الاطاريح والرسائل

١- -مرزاقة فراس ، الحوكمه البيئية في السياسات الدولية، اطروحة دكتورا ، كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة،٢٠٢٤.

٢- سامي بوعراقية، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق – جامعة العربي ابن مهيدي ام البواقي ،٢٠٢١ .

رابعا –القوانين

١- المادة(٣٣) ،الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

٢- قانون تحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.
٣- -اعلان ريو يشان البيئة والتنمية، مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الارض)،ريو دي جانيرو،١٩٩٢ المبدأ ١٥ .
٤- المادة (١٤)،من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية
٥- برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، تقرير فجوة الانبعاثات ٢٠٢٣.
٦- الولايات المتحدة الدستور ولاية (Held v.State) مونتانا.
٧- -امر ديوان الرئاسة ،المرقم ٢٤١١ في ١٩٧٤.
٨- قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ١٢٥٨ في ١٩٧٥.
٩- قنون سلطة الاتلاف المؤقتة رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٣.
١٠-قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٣.

خامسا – الانترنيت

١- تلوث المياة على الموقع الالكتروني

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87

سادسا -مصادر اجنبية

١- مصدر اجنبي موقع الالكتروني

https://www.mageplaza.com/blog/what-are-internal-external-environmental-factors-that-affect-business.html

References

First – Books

1-Nawal Ali Al-Attabi, Global Environmental Governance, 1st ed., Academic Book Center, Amman, 2014.

2-Dr. Ismail Al-Qazzaz & Dr. Adel Korel, Environmental Management System, 1st ed., Dar Dijla, Jordan, 2016.

3-Nizar Awni Al-Lubadi, Sustainable Development, 1st ed., Dar Dijla, Amman, 2015.

4-Hisham Al-Zayyat, Environmental Management: Essence and Basic Concepts, 1st ed., Bin Dismal Press, United Arab Emirates, 2010.

5-Dr. Kazem Mohsen Al-Kaabi, The Environment and Its Impact on Humans, Al-Mustansiriyah University Website, 2017.

6-Dr. Tawfiq Ataallah, Environmental Governance and the Challenges of Sustainable Development, 1st ed., Arab Democratic Center, Germany/Berlin, 2021.

7-Dr. Hashem Mohammed Saleh, Air Pollution, 1st ed., Al-Ruwad Publishing House, Tripoli, Libya, 2014.

8-Abdul Ali Al-Khifaf, Hussein Alawi Al-Ziyadi, Khaled Kati' Al-Fartousi, The Marshes of Iraq, Al-Rafidain Center for Dialogue, Lebanon, 2019.

9-Prof. Dr. Mohammed Ayad Mohammed Muqeili, Modern and Contemporary Environmental Problems, 1st ed., Research and Consultation Center – University of Sirte, 2025.

10-Dr. Mohammed Jassim Mohammed Shaban Al-Ani, Environmental Planning: Environmental Problems and Ways to Address Them, 1st ed., Dar Al-Radwan, Amman, 2014.

11-Dr. Kamal Hussein Shaltout, The World of Environment and Plants, Academic Library, Egypt, 2002.

12-Hussein Al-Khashan, Islam and the Environment: Steps Toward Environmental Jurisprudence, 1st ed., Al-Hadi Publishing House, 2004.

Second – Research Papers

1-Fifi Mahmoud Al-Morsi & Nagwa Ahmed Al-Sisi. (2020). A proposed framework for applying environmental governance to activate sustainable tourism development. Published in 2-the Journal of Political Science, Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University, Vol. 49, No. 3, Part 7.

2-Dr. Manar Gamal El-Din Hafez. (2024). The role of environmental governance in raising awareness and promoting environmental sustainability. Published in Asian Horizons Journal, Special Issue, No. 15.

3-Dr. Eng. Nagham Abdul Sattar Hussein Al-Jamali. (2025). Sustainable development and constitutional human rights. College of Law, University of Mosul. Published in Ashur Journal for Legal and Political Sciences, Vol. 2, No. 2.

4-Assist. Prof. Dr. Badriya Saleh Abdullah. (2025). The role of environmental governance in achieving environmental security in Iraq (2007–2024). University of Baghdad. Published in Hammurabi Journal for Studies, Vol. 13, No. 52.

5-Hussein Ahmed Hussein & Adnan Salem Al-Araji. (2024). Diagnosing the reality of environmental governance in a sample of Iraqi banks. Published in Al-Rafidain Development Journal, University of Mosul, College of Administration and Economics, Vol. 43, No. 141.

6-Assist. Prof. Mahdi Hamdi Mahdi, Lecturer Hamed Kareem, & Lecturer Hind Abdul Amir Hameed. (2022). Preventive methods of administration in protecting the environment from pollution. University of Diyala, College of Law and Political Science, Vol. 11, No. 2, Part 1.

7-Dr. Laith Kamal Nasrawin. (2017). Legislative drafting requirements and their effects on legal reform. Published in Journal of the Kuwait International Law College, Special Supplement for the 4th Annual Conference on Law – Department of Reform and Development, No. 2, Part 1.

8-Karam F. Robel, Shiqan Fadel, & Max Skelton. (2024). Confronting environmental and water issues in Iraq: The role of Iraqi youth in promoting accountability. Published by the Iraqi Dialogue Institute, No. 60

Third – Theses and Dissertations

1-Merzaga, Firas. (2024). Environmental governance in international policies .
.(Doctoral dissertation). Faculty of Political Science, University of Constantine

2-Sami Bouarakia. (2021). Environmental governance and its role in achieving .
sustainable development (Master's thesis). Faculty of Law and Political Science,
.Department of Law, Larbi Ben M'hidi University – Oum El Bouaghi

Fourth – Laws and Legal Documents

1-.Article (33), The Iraqi Constitution of 2005 .

2-.Environmental Improvement Law No. (27) of 2009 .

3-Rio Declaration on Environment and Development, United Nations Conference
on. Environment and Development (Earth Summit), Rio de Janeiro, 1992 –
.Principle 15

Article (14), Law of Administration for the State of Iraq for the Transitional .
4-.Period

5-.United Nations Environment Programme (UNEP), Emissions Gap Report 2023 .

6-.United States, Montana State Constitution – Held v. State case .

7-.Presidential Decree No. 2411 of 1974 .

8-.Dissolved Revolutionary Command Council Decision No. 1258 of 1975 .

9-.Coalition Provisional Authority Order No. 44 of 2003 .

10-.Ministry of Environment Law No. 37 of 2003 .